

رام الله- الحياة الجديدة- قالت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى،

ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) إن الطفولة

الفلسطينية لم تكن يوماً خارج دائرة الاستهداف، بل وُضعت في قلب سياسات

القمع والسيطرة بوصفها هدفاً مباشراً.

رام الله- الحياة الجديدة- قالت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى، ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) إن الطفولة الفلسطينية لم تكن يوماً خارج دائرة الاستهداف، بل وُضعت في قلب سياسات القمع والسيطرة بوصفها هدفاً مباشراً. وأضافت مؤسسات الأسرى، في تقرير صدر أمس الأحد، لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، أن مرحلة ما بعد حرب الإبادة شكلت المرحلة الأقسى على الأطفال الأسرى، الذين يبلغ عددهم اليوم في سجون الاحتلال نحو350 طفلاً، وبالإضافة إلى عشرات الأطفال الذين جرى اعتقالهم من قطاع غزة خلال الحرب في ظروف بالغة الخطورة.

وأكدت أن منظومة التعذيب البنيوية الامتارسة في سجون الاحتلال غدت إحدى أبرز أدواتها، وأشكالها، من بينها الإخفاء القسري، ومنع الزيارات، وقطع سبل التواصل، ما جعل معرفة الأعداد الحقيقية أو مصير كثيرين منهم أمراً بالغ الصعوبة.

وأشارت إلى أن اعتقال الأطفال لم يكن حالة استثنائية أو وليد ظروف طارئة، بل سياسة ممنهجة ومتجذرة مستمرة عبر السنوات، تعكس إرادة واضحة في إخضاع جيل كامل عبر أدوات القمع المنظم، والتي طالت عشرات الآلاف من الأطفال. وأوضحت أنه منذ اندلاع جريمة الإبادة الجماعية، شنت سلطات الاحتلال حملات اعتقال واسعة على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة، طالت أكثر من 1700 طفل في الضفة الغربية وحدها، ويشمل هذا الرقم كل من تعرّض للاعتقال، سواء أفرج عنه لاحقاً، أم بقي رهن الاحتجاز. وقالت: تبدأ لحظة الاعتقال غالباً بمشهد عنيف ومفاجئ في ساعات الفجر الأولى، حيث تنفذ قوات الاحتلال اقتحامات للمنازل دون أي إنذار مسبق، فتستيقظ العائلات على أصوات الانفجارات وتكسير الأبواب، مصحوبةً بصرخات الجنود وانتشارهم داخل المنزل، في أجواء يسودها الخوف والفوضى. غقب ذلك، يُقتاد الأطفال إلى خارج منازلهم باتجاه الآليات العسكرية، حيث يكبّلون بالأصفاد وتُفرض عليهم قيود صارمة على الحركة. وخلال عملية النقل التي قد تمر عبر عدة نقاط تفتيش ومراكز عسكرية، يتعرض بعضهم للضرب والمعاملة القاسية، فضلاً عن احتجازهم لساعات طويلة دون طعام أو ماء.

وفي كثير من الحالات، يُنقل الأطفال وهم معصوبو الأعين، ما يعمّق شعورهم بالخوف والارتباك، ويخلّف آثاراً نفسية حادة منذ اللحظات الأولى للاعتقال.

الأطفال الأسرى في زنازين التحقيق

تُشكّل مرحلة التحقيق واحدة من أكثر مراحل اعتقال الأطفال داخل سجون الاحتلال قسوةً، إذ تُدار في بيئة تستهدف كسر إرادتهم وانتزاع اعترافاتهم. يُحتجز الأطفال في ظروف تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، ويخضعون لساعات طويلة من الاستجواب المتواصل دون حضور ذويهم أو محام، وتكشف الشهادات أن هذه المرحلة تُوظف لترهيب الطفل نفسياً ودفعه إلى الاعتراف تحت وطأة العزل والخوف.

وقد تصاعدت حدة هذه الانتهاكات بشكل خطير في ظل الإبادة الجماعية؛ فقد باتت زنازين التحقيق أشدّ إحكاماً وقسوةً، مع تضاعف الحرمان من النوم والراحة، في تجاهل تام لخصوصية الطفل وحقه في المعاملة الإنسانية. وتصاعدت حدة الانتهاكات خلال هذه المرحلة في أعقاب الإبادة. حيث ازدادت وحشية الأساليب المتبعة سواء من خلال ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بحقّ الأطفال. وبهذا تتحول فترة التحقيق، التي يُفترض أن تكون إجراء قانونياً، إلى مساحة انتهاك ممنهج تترك آثاراً عميقة في نفوس الأطفال ومستقبلهم، جراء التعرض لضغوط متواصلة في بيئة احتجاز تفتقر إلى أبسط الحقوق الإنسانية.

أطفال بلا تهمة: تعذيب قسري خلف زنازين الاعتقال الإداري

يُشكّل الاعتقال الإداري بحق الأطفال الفلسطينيين أحد أشدّ وجوه المنظومة القمعية الإسرائيلية فتكاً وإيلاماً؛ إذ يَوجّه بالطفل خلف القضبان دون توجيه تهمة إليه، ويضمن محاكم شكلية، استناداً إلى ما بات يُعرف بـ"الملف السري" — وثيقة يحتجب مضمونها عن المعتقل ومحاميه على حدّ سواء.

وإذا كانت هذه السياسة قد رافقت الاحتلال لعقود طويلة بوصفها أداة للعقاب الجماعي والسيطرة، فإنها شهدت في ظل الحرب الدائرة منقطعاً غير مسبوق؛ إذ انفتحت أبواب السجون على مصرعيها لاستقبال آلاف الفلسطينيين تحت هذا المسمى، وكان الأطفال في مقدمة ضحايا هذا التنكيل المنهج.

وصل عدد الأطفال المحتجزين إدارياً إلى مستويات لم تُسجّلها المؤسسات الحقوقية في تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطيني، وحتى نهاية عام 2025، وبحسب ما أعلنت عنه إدارة السجون، فإن 180 طفلاً في الاعتقال الإداري.

ولا يعاني الطفل المعتقل إدارياً من وطأة الاحتجاز وحده، بل يرزخ تحت ثقل تعذيب نفسي متواصل؛ فأمر اعتقاله يُجدّد في المعتقل الأخيرة قبيل موعد الإفراج المفترض، ليجد نفسه وأسرته في دوامة من القلق والترقب لا تنتهي.

في يوم الطفل الفلسطيني: 19 ألف طفل شهيد.. طفولة مسلوبة وإرادة تعليم لا تُكسر

غزة، وتقديم تدخلات خاصة للطلبة

الأطفال النازحين في جنين وطولكرم.

وتعتبر الوزارة أن إصرار طلبتنا على الدراسة في الخيام وفوق الأنقاض هو أعظم رد على محاولات التجهيل والإبادة المعرفية، وسنواصل العمل على دعم الأطفال النازحين من المخيمات في شمال الضفة، وتعزيز مسارات تطوير التعليم عبر مدارس مصادر التعلم المفتوحة وغيرها من المبادرات التي تضمن تعليماً نوعياً منصفاً وتعالج الفاقد التعليمي. كما تولي الوزارة اهتماماً استثنائياً بالأطفال من ذوي الإعاقة، والذين تضاعفت معاناتهم نتيجة الإصابات الجديدة التي خلفها العدوان واعتداءات الاحتلال والمستعمرين؛ من خلال برامج تأهيلية وتعليمية مخصصة، ودعم نفسي واجتماعي يضمن دمجهم وتمكينهم. وفي يوم الطفل الفلسطيني، توجهت الوزارة ببناء عاجل إلى المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان، وعلى رأسها

اليونيسف، مطالبة ب:

- توفير الحماية الدولية الفورية؛ لإنقاذ من تبقى من أطفال غزة من خطر القتل والتجويع.

- دعم استمرارية التعليم وتوجيه؛ كحق أساسي وأصيل لا يسقط تحت أي ظرف، والمساعدة في إعادة إعمار المؤسسات التربوية المهدمة.

- فضح ممارسات الاحتلال وانتهاكات المستعمرين بحق الأطفال والطلبة وإثارتها في كافة المحافل والمنابر. وأكدت في ختام بيانها، أن أطفال فلسطين،

الطفولة الفلسطينية في دائرة الاستهداف:

وفي ظل الحرب، تضاعف هذا الاحتجاز وترافق مع عزل شبه تام؛ لا زيارات

عائلية، ولا تواصل مع المحيط الخارجي، ما يجعل الطفل عرضة لسياسات

التجويع والإذلال والترهيب داخل الزنازين.

إن استهداف الأطفال بالاعتقال الإداري بهذا الحجم يضع الاحتلال في مواجهة صريحة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي تحظر صراحةً احتجاز القاصرين دون محاكمة. ومع ارتفاع إجمالي المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية إلى (3442) معتقلاً، الأمر الذي يؤكد أن هذه السياسة لم تعد استثناءً طارئاً، بل باتت ركيزةً راسخة في منظومة تستهدف النسيج الفلسطيني من جذوره — بدءاً بأطفاله.

الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال... انتهاكات ممنهجة وتواطؤ دولي

يرزخ نحو 350 طفلاً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تحت وطأة ظروف احتجاز بالغة القسوة، تُشكّل في مجملها انتهاكاً ممنهجاً وصارخاً لا يُسبّط حقوقهم الإنسانية، تضاعفت هذه الانتهاكات في أعقاب الإبادة لتشكل مرحلة جديدة من حيث مستوى التوحش. وتجتمع جملة من العوامل التي ساهمت في تعميق معاناة هؤلاء الأطفال؛ في مقدّمها الاكتظاظ الحاد داخل غرف تشخّح فيها التهوية، ويُضاف إليه نقص الملابس والأغطية، فضلاً عن تقييد الحركة بصورة شبه كاملة ومصادرة المقتنيات الشخصية.

والأشدّ وطأةً من ذلك كله، أن هؤلاء الأطفال يُحرمون منذ أكثر من عامين ونصف من أي تواصل مع ذويهم، مما يعمّق عزلتهم ويضاعف الأثر النفسي المدمرّ للاعتقال، في ظل عمليات اقتحام وقمع متواصلة لا تهدأ داخل الأقسام. وعلى صعيد الرعاية الصحية، تتفاقم الانتهاكات المرتبطة بالإهمال الطبي المتعمّد، في ظل نقص حاد في الخدمات الصحية وحرمان الأطفال من العلاج اللازم.

وقد أسهم الاكتظاظ وانعدام مستلزمات النظافة الأساسية في استشراء الأمراض الجلدية، ولا سيما مرض الجرب. ولا تفق الانتهاكات عند هذا الحد، إذ يعاني الأطفال من سُخّ الغذاء في إطار ما يوصف بسياسة التجويع المنهجية، مما أثر تأثيراً بالغاً على صحتهم وأفضى إلى استفحال أمراض قائمة وظهور أخرى جديدة.

"وتمثّل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، التي تحظر الاعتقال التعسفي للأطفال، وتُلزم بأن يكون الاحتجاز ملاذاً أخيراً ولاقصّر مدة ممكنة، مع ضمان المعاملة الإنسانية وضون الكرامة. كما تنتهك هذه الممارسات المادة (37) من الاتفاقية ذاتها، التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وتكفل حق الطفل في التواصل مع أسرته والحصول على مساعدة قانونية، فضلاً عن خرقها لمبادئ القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف، التي تفرض حماية خاصة للأطفال بوصفهم فئةً مدنية، وتحظر كل أشكال الإساءة والإهمال بحقهم."

وليد أحمد.. طفل أسير استُشهد داخل سجن "مجدو" تحت وطأة التجويع

والاحتلال أغلق ملف التحقيق رغم الأدلة الطبية الدامغة

شكلت قضية الطفل الأسير وليد خالد أحمد، من بلدة سلواد قضاء رام الله، الذي استُشهد داخل سجن "مجدو" في آذار/ مارس 2025، نموذجاً صارخاً لسياسات التجويع والحرمان وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأسرى القاصرون، ضمن سياق أشمل من الانتهاكات المنهجية بحق المعتقلين.

وبحسب ما وثّقته تقارير التشريح الطبي، كشفت النتائج عن تدهور جسدي حاد، تمثّل في ضمور شديد وهزال واضح، وانعدام الكتلة العضلية والدهون تحت الجلد، فضلاً عن مؤشرات صريحة على سوء التغذية والجفاف والتهابات معوية، وهو ما يكشف عن انهيار صحي تدريجي ومتعمّد داخل مرافق الاحتجاز. وفي تطور لاحق، أعلن الاحتلال إغلاق ملف التحقيق في ملابسات وفاته، متذرّعاً بـ"استنفاد الإجراءات القانونية"، على الرغم مما تضمّنته التقارير الطبية من وقائع خطيرة تثبت التجويع والانهيار الصحي المتدرّج. ويُجسّد هذا القرار استمراراً لنهج راسخ يقوم على تجاهل الأدلة الطبية وطمس المسؤولية عن الجرائم المرتكبة بحق الأسرى القاصرين، في ظل غياب تام لأي شكل من أشكال المساءلة أو المحاسبة.

شهادات لأطفال تعرضوا للتنكيل والتعذيب في سجون الاحتلال

يروى الطفل (ق.ن) الذي اعتُقل من منزله بتاريخ 2026/1/7، أنه تعرّض للضرب المبرح قبل تقييده وتعصيب عينيه ونقله إلى معسكر، ثم إلى سجن مجدو، مع تكرار الاعتداء عليه خلال الطريق وداخل السجن.

ويؤكد أن قسم الأشبال يشهد اقتحامات وضرباً متكرراً، وسط برد شديد واكتظاظ ونقص في الملابس والطعام الذي لا يكفي الأسرى.

كما يواجه المعتقلون قيوداً على "الفورة" والاستحمام، وشُحاً في الأدوات الأساسية، إضافة إلى إضاءة دائمة مزعجة. ويشير إلى غياب الرعاية الكافية ووجود غرف مخصصة لمرضى الجرب، في ظل ظروف احتجاز قاسية.

وعلى المنوال ذاته، اعتقل الاحتلال الطفل (م.ص) بتاريخ 2025/2/19 من منزله في بيت لحم، ولم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره، إذ جرى تحويله لاحقاً إلى الاعتقال الإداري التعسفي.

ويروي (م.ص) أن عملية اعتقاله بدأت فجراً باقتحام المنزل، ونقله إلى مركز توقيف عصيون، ثم إلى المسكوبية حيث خضع لفترة توقيف وتحقيق استمرت 21 يوماً قبل تحويله إلى سجن مجدو. ومنذ ذلك الحين يعيش داخل قسم مكتظ في قسم الأشبال (قسم 8)، يضم ما بين 6 و10 أسرى في الغرفة الواحدة، مع اضطرار عدد منهم إلى النوم على الأرض، ونقص واضح في الأغذية والمناشف والاحتياجات الأساسية؛ إضافة إلى فورة يومية لا تتجاوز نصف ساعة، وحمامات قليلة تُشارِك بين عدة غرف. كما يعاني من الأمّ الألسان دون تلقي علاج أو مسكنات أو تحويل للعيادة، في ظل اقتحامات متكررة وحالات قمع داخل القسم، مما يجعل ظروف الاحتجاز في مجدو قاسية ومستمرة، لا سيما كونه طفلاً محتجزاً إدارياً.

وفي السياق، يروي الطفل المعتقل (أ.خ) (17 عاماً)، أنه منذ لحظة اعتقاله بدأ مسار احتجاز قاس امتد من الحواجز إلى مراكز التوقيف ثم إلى معتقلات مغلقة. يقول بحسب شهادته: "تم خلع ملابسني بالكامل وتقييدي وتعصيب عيني ورميي على الأرض". ويضيف: "بقيت جالساً على ركبتي لساعات وتعرضنا للضرب المبرح بشكل متواصل".

ويصف تلك المرحلة بأنها كانت مليئة بالإذلال والعنف الجسدي والنفسي، مع نقل معتقل بين أماكن احتجاز مجهولة وظروف قاسية منذ الساعات الأولى.

ويصف لاحقاً منظومة الاحتجاز داخل سجون الاحتلال، إذ يقول عن أول أيام الاعتقال: "كنت مقيد الأيدي إلى الأمام ومُعبّص العينين 24 ساعة حتى أثناء الأكل والاستحمام"، مشيراً إلى طعام رديء وكميات شحيحة، وحرمان متكرر من النظافة والراحة.

كما يروي تعرضه لاقتحامات قمعية أسبوعية تتضمن "رمي قنابل داخل الغرف وضرباً عشوائياً وإجبار الأسرى على الاستلقاء أرضاً"، إلى جانب تحقيقات قاسية شملت "الضرب والتهديد والصعق والموسيقى الصاخبة كأسلوب تعذيب نفسي"، في بيئة وصفها بأنها قائمة على الإهانة المستمرة والعنف المنهجي. ولم يكن اعتقال قطاع غزة ببناءً عن حملات الاعتقال الواسعة خلال الحرب، إذ جرى اعتقال عدد منهم ونقلهم إلى أماكن احتجاز عسكرية. ومن بين هذه الشهادات شهادة الطفل (ف.ش)، مواليد 2010، الذي كان طالباً في المدرسة قبل اعتقاله.

يروى أنه اعتُقل من خان يونس مع أربعة أشخاص آخرين، وكان الطفل الوحيد بينهم، قائلاً: "اعتقلوني المليشيات أنا و4 أشخاص وكنت أنا الطفل الوحيد بينهم، ثم سلمونا للجيش الذي نقلنا إلى معسكر سديه تيمان". ويضيف أنه وُضع في بركسات مع أسرى بالغين وطفل آخر، مشيراً إلى أن "العيشة في سديه تيمان كانت عبارة عن ذل"، وأنه مكث قرابة 40 يوماً مقيداً بقيود حديدية. ويصف تفاصيل الحياة اليومية داخل المعتقل بقوله إن "الأكل قليل والنشراب قليل"، وإن الطعام كان عبارة عن "خبز توسم مع القليل من المربي أو التونة لا يُشبع"، فيما كانت ظروف النوم شديدة القسوة إذ "النوم على فرشة رقيقة جداً كما لو أنك على حجارة"، مع منح الأغذية ليلاً فقط. كما يوضح أن الاستحمام كان يُسمح به مرتين يومياً لدقائق معدودة.

ويروي أن الاقتحامات والقمع كانت تكرر أسبوعياً، حيث يُخرَج الأسرى ويُقيّدون مع الضرب. ويشير إلى أنه خضع للتحقيق مرتين، مدة كل منهما ساعة، قائلاً: "لم تكن هناك معاملة خاصة بي، كانوا يعاملونني مثل الكبار"، قبل أن يُفرَّج عنه لاحقاً.

ومع استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال الفلسطينيين في أماكن الاحتجاز، وتزامناً مع يوم الطفل الفلسطيني، تؤكد مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان) أن ما يتعرض له الأطفال من اعتقال تعسفي وظروف احتجاز قاسية ومعاملة مهينة يشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل، ويرتقي إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفق أحكام القانون الدولي الإنساني.

وتتشدد المؤسسات على أن المطلب الأساسي يتمثّل في الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال المعتقلين، باعتبار احتجازهم في حد ذاته انتهاكاً غير مشروع. كما تطالب الدول الأطراف الثالثة بالتحرك العاجل لإلزام دولة الاحتلال بوقف جميع الانتهاكات بحق الأطفال، وضمان حمايتهم، واحترام الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال وتطبيقه، إلى جانب فرض المساءلة والمحاسبة على جميع الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين.

"شؤون المرأة": حقوق الطفولة مسلوبة وأعباء الأمومة معقدة ومضاعفة

"الوطني": معاناة أطفال فلسطين ستظل شاهدة على عجز المجتمع الدولي

وقالت وزارة شؤون المرأة، إن حقوق الطفولة

في فلسطين مسلوبة، وأعباء الأمومة معقدة

ومضاعفة.

وسلّطت شؤون المرأة في تقرير أمس الأحد، لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الضوء على الأوضاع التي يعيشها الأطفال في فلسطين، وانعكاساتها المباشرة على الأمهات، في ظل واقع مركب من الانتهاكات التي تمس جوهر الطفولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكدت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، أن ما يعيشه الأطفال في فلسطين لم يعد يقاس بمؤشرات التنمية التقليدية، بل بمدى قدرتهم على البقاء والاستمرار في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الحماية والرعاية، بما يشكل مساساً مباشراً بالحق في الحياة والصحة والتعليم والحماية، مشددة على أن تدهور أوضاع الأطفال ينعكس بشكل مباشر على النساء، حيث تتحمل الأمهات أعباءً معقدة ومضاعفة في ظل فقدان الأمان، وتراجع الخدمات، وتزايد الضغوط النفسية والمعيشية.

وفي الضفة والقدس والمخيمات، يتعرض الأطفال لإجراءات لا إنسانية تشمل الاعتقال والتنكيل والتجويف، إلى جانب الترويع المنهجي واعتداءات المستوطنين، بما يفقدهم الإحساس بالأمن والأمان، وينعكس على حقهم في التعليم والصحة والحياة الكريمة. كما تتقاطع هذه الأوضاع مع تعطل العملية التعليمية، وتضاعف اعتقال الأطفال، واتساع ظاهرة عمالة الأطفال، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، الأمر الذي يضع الأمهات أمام تحديات يومية في حماية أطفالهن وتأمين احتياجاتهم الأساسية، في بيئة تنسم بانعدام الاستقرار.

وقالت وزارة شؤون المرأة، إن حقوق الطفولة في فلسطين مسلوبة، وأعباء الأمومة معقدة ومضاعفة. وسلّطت شؤون المرأة في تقرير أمس الأحد، لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الضوء على الأوضاع التي يعيشها الأطفال في فلسطين، وانعكاساتها المباشرة على الأمهات، في ظل واقع مركب من الانتهاكات التي تمس جوهر الطفولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأكدت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، أن ما يعيشه الأطفال في فلسطين لم يعد يقاس بمؤشرات التنمية التقليدية، بل بمدى قدرتهم على البقاء والاستمرار في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الحماية والرعاية، بما يشكل مساساً مباشراً بالحق في الحياة والصحة والتعليم والحماية، مشددة على أن تدهور أوضاع الأطفال ينعكس بشكل مباشر على النساء، حيث تتحمل الأمهات أعباءً معقدة ومضاعفة في ظل فقدان الأمان، وتراجع الخدمات، وتزايد الضغوط النفسية والمعيشية. وفي الضفة والقدس والمخيمات، يتعرض الأطفال لإجراءات لا إنسانية تشمل الاعتقال والتنكيل والتجويف، إلى جانب الترويع المنهجي واعتداءات المستوطنين، بما يفقدهم الإحساس بالأمن والأمان، وينعكس على حقهم في التعليم والصحة والحياة الكريمة. كما تتقاطع هذه الأوضاع مع تعطل العملية التعليمية، وتضاعف اعتقال الأطفال، واتساع ظاهرة عمالة الأطفال، في ظل ظروف اقتصادية صعبة، الأمر الذي يضع الأمهات أمام تحديات يومية في حماية أطفالهن وتأمين احتياجاتهم الأساسية، في بيئة تنسم بانعدام الاستقرار.